الإرهاب وعالمُ ما بعد ١١ أيلول من منظور ٣ مثقفين عرب

أعدّ الندوة: ياسين الحاج صالح

المشاركون

صادق جلال العظم رئيس قسم الفلسفة في جامعة دمشق سابقاً. أستاذ محاضر في جامعة برنستون وبعض الجامعات الأميركية الأخرى. من كتبه: نقد الفكر الديني. النقد الذاتي بعد الهزيمة. ذهنية التحريم: ما بعد ذهنية التحريم.

برهان غليون استاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون في باريس. من كتبه: بيان من أجل الديموقراطية. اغتيال العقل. المحنة العربية. نقد السياسة: الدين والدولة.

يوسف سلامة أستاذ في قسم الفلسفة في جامعة دمشق. ونائب رئيس الجمعية الفلسفية العربية في عمان. من كتبه: الإسلام والتفكير الطوباوي. نظرية السلب في فلسفة هيغل. المنطق عند إدموند هوسرل.

ليست هناك مشكلة عالمية أساسية واحدة نشأت عن ١١ ايلول الأميركي. لكن هذا الحدث كان مناسبة لإعادة هيكلة المشكلات العالمية المزمنة والحادة. ولإعادة توزيع الأوزان النوعية على هذه المشكلات باتجاه تهميش المشكلات المتصلة باختلالات توزيع القوة والثروة وفرص التوازن والتكامل بين مختلف دول العالم من جهة. وإبراز مشكلات الأمن والاستقرار الدولي بالمعنى الأميركي من جهة أخرى. وما كان لـ٩/١١ أن يكون تاريخاً ـ مفصلاً إلا لأن القوة العالمية الوحيدة القادرة على تفعيل وحدة العالم. والتي تحتكر اليوم القدرة على بناء حلف أو ائتلاف سياسية وعسكرية. هي الطرف الأول المعني بما حدث قبل عام من اليوم. وإذا كان جدول الأعمال العالمي يتمحور اليوم حول الحرب على الإرهاب. فليس هذا لأن الإرهاب أهم قضايا العالم بل لأن القضايا الأهم هي التي وراءها أناس مهمون. ومن المفهوم من ثم أن تكون القضايا العديمة الأهمية. كالفقر والنظم الدكتاتورية ومشكلات البيئة والإيدز في افريقيا... هي قضايا الضعفاء والمضطهدين والمعدمين.

هذه الندوة مساهمة في مناقشة قضايا الوضع الدولي والإقليمي والعربي على ضوء التغيرات الواقعة أو المحتملة بعد ٩/١١. وعقدت في السابع من الشهر الأول من هذا العام. وقد أدت مشكلات فنية في التسجيل الاصلي إلى تقسيم الحوار إلى قسمين: قسم أول عبارة عن ندوة حية بمشاركة الأساتذة الثلاثة. وقسم ثان (معنون بـ سؤالان اضافيان...) أضفناه عبر الانترنت والفاكس في شهر اب ٢٠٠٢ بهدف إضاءة المخاطر المحتملة. بل المرجحة. التي تستهدف البلاد العربية ومنطقة الشرق الأدنى راهنا. وقد اقتصر هذان السؤالان على الأستاذين برهان غليون ويوسف سلامة لاسباب خارج استطاعتي.

ي.ح.ص.

صالح تسابق المعلّقون على تأكيد تاريخيّة ١١ أيلول وفرادتِه، وعلى أنّ العالم بعده لن يكون كما كان قبله. ما مصدر أهميّة هذا الحدث؟

غليون يبدو لي، أولاً، أنّه حدث مهمّ موضوعياً. فلأوّل مرّة منذ القرن التاسع عشر تهاجَمُ أميركا في عقر دارها؛ ولأوّل مرة تَبْرز أميركا عسكريّاً غيرَ بعيدةٍ عن الأخطار التي تتعرَّض لها الدولُ الأخرى. وهذا قد يدفع إلى الاعتقاد أنّ أميركا ستُضطرّ أكثرَ فأكثرَ إلى أن تأخذ مسألةَ الأمن الجماعيّ في اعتبارها، ومن ثم قد يَنْفتح الأفقُ نحو تعدُّديّة قطبيّة بعد أن عشنا خلال العقد الماضي على الأقلّ على أساس أحاديّة القطب على المستوى الجيوسياسيّ.

لكنّ الحدث مهمٌّ أيضًا **لأنّنا** اعتبرناه مهمّاً، وخصوصًا لأنّ **أميركا** اعتبرته مهمّاً فجعلتْه أساسًا لعالم جديد خالٍ من القوى المعادية لها. ومن هنا تحوّلتْ حربُها ضدّ الإرهاب أو ضدّ أفغانستان أو ضدّ طالبان إلى حرب طويلة (كما تصفها هي) لتصفية كلّ الحركات السياسيّة والعنفيّة التي قد تشكّل تحدّيًا لها. بهذا المنطق أصبح حدثُ ١١ أيلول حدثًا مؤسِّسًا لحقبة جديدة لن تنهيَ الصراعَ، ولا يراد لها أن تنهيَه، لا بين الدول الكبرى ولا بين الشمال والجنوب، بل تضعنا في سياق جديد لاستمرار الصراع ونموّه. فهذا الحدث فرصة سانحة أميركيّاً لإجبار جميع الدول الأخرى على السَّيْر على أساس الأَجَنْدة الأميركيّة. لقد خلق الحدثُ أجندةً جديدةً للولايات المتحدة، ولكنّه خلق تحدّياتٍ جديدةً لكلّ الدول في مواجهة المستقبل وإعادةِ بناء العلاقات الدوليّة. إذن بهذا المعنى يمكن اعتباره حدثًا مهمّاً بالمعنَيَيْن الموضوعيّ والذاتيّ.

سلامة كان للحدث طبيعةُ الزلزال لأنّه بدا وكأنّه فاجأ الجميع، وعلى رأسهم الولاياتُ المتحدة الأميركيّة. فأَنْ تتعرّض أكبرُ قوّةٍ في العالم لتحدٍّ بهذا الحجم، وأن تَفْشل أكبرُ مؤسّسات أمنيّة في العالم (CIA و FBI) في صدّه، أمران يشيران إلى ما أصاب الأمنَ القوميَّ الأميركيَّ من ثغرةٍ ضخمةٍ مَسَّتْ جسدَ الإستراتيجيّة الأميركيّة ذاتِها ووجّهتْ ضربةً إلى القطب الأوحد الذي كان يخيف الجميعَ ويهيمن على الجميع ويُحْسب له ألفُ حساب. لقد أَظْهَر الحدث أنّ من الممكن تحدّي هذا القطب الوحيد، وتشكيلَ أقطاب متعددين أو قطبٍ نقيضٍ للولايات المتحدة. ليس من الضروريّ أن يكون هذا القطبُ المحتمل عبارةً عن دولة أو قوّة منظَّمة على هيئة مجتمع وجيش وسياسة إلخ، وإنّما قد يكون مجموعةً من البشر لها رؤيةٌ مخالفةٌ للولايات المتحدة وتَمْتلك من الإعداد والخبرات ما يكفي لتحدّي قطبيّتها.

العظم إنّه حدث عالميّ بامتياز، لا شكّ في ذلك. ولكنّي أعتقد أنّ هناك مبالغاتٍ كثيرةً في تقويمه، وكأنّ التاريخ سيبدأ بعد ١١ أيلول، أو كأنّه حدٌّ فاصل وقبلَه الجاهليّةُ. أتفهّم هذه المبالغات، وخاصةً في الإعلام، بسبب الوقع الشديد للحدث وطبيعته الجديدة والمستوى العالي جدّاً من التخطيط والتفكير والتحضير والتنسيق. (قال لي أحدُ الزملاء: «أَمِنَ المعقول أن يَصْدر هذا العملُ عن العرب؟ فنحن نَعْرف عاداتنا ومواعيدَنا وتلكأَنا العربيّ!») ولكنّي أَرْجع بذاكرتي إلى الهجوم الفلسطينيّ في الألعاب الأولمبيّة في ميونيخ عام ١٩٧٢: فقد تكهرب العالمُ آنذاك، وكان ردُّ الفعل كبيرًا ضدّ العرب والمسلمين، غير أنّ الحدث زال من الذاكرة بعد فترة، وعادت الأمورُ إلى وضعها الطبيعيّ. فلا شكّ أنّ الولايات المتحدة وَجدتْ في حدث ١١ أيلول فرصةً لتأكيد هيبتها وهيمنتها، ورأت أنّه سيُوصلها إلى مناطق لم تكن لتطولَها يدُها بصورة مباشرة. وهي تتحدّث عن حرب طويلة الأمد لأنّها تَعْتبر نفسَها مركزَ الإمبراطوريّة؛ والمركزُ دائمًا يتصرّف بهذه الطريقة مع أيّ تمرُّد في الأطراف، فما بالُكَ إذا كان التمرُّدُ ضَرَبَ قلبَ المركز من قِبل أطرافٍ كان المركزُ ذاتُه مسؤولاً بالأساس عن صنعها؟!

صالح هل من المحتمل أن يترك ١١ أيلول آثارًا هامّةً ودائمةً على وضع الحريّات العامّة في الولايات المتحدة ودول الغرب الأخرى؟ وهل سيَتْرك آثارًا دائمة على الجاليات العربيّة هناك؟

العظم ما يهمّني هو وضعُ الحريّات عندنا وفي بلادنا. ولن أنفعل كثيرًا على حريّات الناس في أوروبا أو في الولايات المتحدة، لأنّني أعرف أنّ لديهم ضماناتٍ هائلةً لحريّاتهم. وحتى لو انجرفتْ بعضُ هذه الضمانات في لحظةٍ مثلِ هذه اللحظة، فإنّ الهامش يبقى واسعًا. لقد خاضت بلدانُ الحلفاء الحربَ العالميّة الثانية، ومع ذلك ظلّت الرقابةُ على الصحافة في حدودها الدنيا، وبقيت الضماناتُ القانونيّةُ للأفراد على حالها أو تقلّصتْ قليلاً فقط، وبعد الحرب عادوا إلى مسيرتهم الطبيعيّة. كما نلاحظ، مثلاً، أنّه عندما حاولت الحكومةُ الأميركيّةُ حظرَ نَشْر حديث ابن لادن التلفزيونيّ لقناة الجزيرة

أو «قصقصته،» قام داخِلَ أميركا مَنْ يدافع عن حقّ هذه القناة في أن لا تُراقَبَ وأن تذيعَ هذه الأشرطة كاملةً من أجل الرأي العامّ. هذا لافتٌ للنظر، ويدلّ على يقظة هذا المجتمع وتنبُّهِه إلى احتمالاتِ أن تقوم السلطاتُ بتقليص حريّاته وحقوقه.

بالنسبة إلى الجاليات العربيّة والإسلاميّة، لا أعتقد أنّ الآثار دائمةٌ. أعود هنا إلى مثال الهجوم الفلسطينيّ في ميونيخ عام ١٩٧٢. لقد عانى العربُ وقتَها اضطهادًا وتمييزًا، ولكنّ الأمور عادت بعد ذلك إلى وضعها الطبيعيّ، وعاد التمييزُ إلى المستوى الذي اعتادوه قبل الحدث. لذلك لا أتوقّع تأثيراتٍ هامةً على الجاليات، وخاصةً في بلد مثل أميركا قائمٍ أصلاً على الهجرة.

سلامة السؤال عن مدى ما ستتركه أحداثُ ١١ أيلول على الحريّات في أميركا هو سؤال مهمّ بالنسبة إلينا، لا خوفًا على الحريّات الأميركيّة وإنّما خوفًا من انخفاض مقياس درجة الحريّة **عندنا**. فإذا قيل إنّ هامش الحريّة يَضيق في أميركا نفسها، فسيصبح من الطبيعيّ في ظلّ النُّظُم الشموليّة والتسلّطيّة عندنا أن يتم اقتطاعُ القَدْرِ الأكبرِ من الهامش الصغير الذي قد يكون متاحًا في بعض الأوقات. ومن هنا أعطي، يا د. صادق، أهميّةً للسؤال. نحن محتاجون إلى أن نَرْصد بعنايةٍ تأثيرَ هذا الحدث على مفهوم الولايات المتحدة للحريّة وللحياة الليبراليّة. أهميّةُ الموضوع، إذن، ذاتيّةٌ ومحليّةٌ قبل أن تكون أميركيّةً. هنا تَحْضرني واقعةُ أنّ الولايات المتحدة احتَجزتْ، أثناء الحرب العالميّة الثانية، الأميركيّين من أصول يابانيّة لفترات طويلة. أرجو أن لا يتكرّرَ هذا مع الجاليات العربيّة والإسلاميّة وإنْ بشكل مخفّف، ولاسيّما أنّ هذه الجاليات الآن أكثرُ اندماجًا ممّا كانت عليه الجالياتُ اليابانيّةُ الأميركيّةُ.

غليون أنا أَميل إلى ما قاله صادق لأنّي لا أعتقد أنّ هناك مخاطرَ كبيرةً على حريّة الجاليات في الولايات المتحدة أو في أوروبا. قد توجد قليلٌ من التجاوزات، كالمحكمة العسكريّة. وقد يتعرّض أفرادُ هذه الجاليات لبعض المضايقات العنصريّة، وهي في الأساس موجودة لكنّها قد تزيد قليلاً. لكنْ يَصْعُب في المجتمع الأميركيّ، بوصفه مجتمعًا ليبراليّاً يقوم جوهرُ ميثاقه الداخليّ على الحريّة، أو بوصفه مجتمعًا من المهاجرين، أن تستمرّ هذه التعدّياتُ فترةً طويلة. أعتقد أيضًا أنّه لا يوجد خطرٌ على الديموقراطيّة في الولايات المتحدة. ومن الصعب انخفاضُها هنا في بلادنا وإنْ لمجردّ كون موضوع الحريّة والديموقراطيّة في بلادنا ذا استقلاليّة خاصة.

صالح تشير بعضُ الممارسات الأميركيّة، والغربيّة عامةً، إلى أنّنا نتّجه نحو وضع استعماريّ شبهِ كلاسيكيّ. هل من الممكن الحديثُ عن إعادة بناء النظام والإيديولوجيا الاستعماريَّيْن على قاعدة الحرب ضدّ الإرهاب وصِدام الحضارات؟

غليون أنا ميّال إلى الإجابة بنعم، لأنّ هناك موجةً من الهيمنة الجديدة الأميركيّة تتّجه نحو إعادة بناء النظام الدوليّ لترسيخ نمط السيطرة الراهن وتكريس امتيازات الدول الصناعيّة الكبرى وأميركا في العالم. وفي الوقت نفسه أجيبُ بلا، لأنّه يجب ألاّ نَخْلط أنماطَ الهيمنة الجديدة بأنماط الهيمنة الاستعماريّة الكلاسيكيّة السابقة.

أعتقد أنّ الخطر الآن هو أنّ الولايات المتحدة بقيادة اليمين الأميركيّ الجديد ستَعْتمد أكثرَ فأكثرَ على مفهوم الأمن القوميّ والسيطرة والإملاء بالقوّة على الشعوب والمجتمعات الأخرى، بدلاً من إيجادِ وتطويرِ سياسةٍ رأسماليّةٍ ناجعة اقتصاديّاً وإنْ في إطار المفهوم الرأسماليّ ذاته. الخطر في إطار هذه السياسة اليمينيّة القوميّة الجديدة يتجسّد في أنّ الأميركيّين يتعاملون مع العالم كما لو كان حقلَ صيد: يأخذون الموارِدَ والكوادرَ والأسواقَ التي يريدون، ويَرْمون ما لا يَلْزمهم خارجًا. هذا نمط من الهيمنة الإمبرياليّة المتوحّشة العنيفة يقود إلى عدم توازن مطلق ويؤدّي إلى دمارِ الجنوب واجتياحه (كما في الأرجنتين). وهي بدايةُ أنماط الاجتياحات والانهيارات التي يُمْكن أن تَحْصل في مجتمعاتنا. هذه السياسة أخطرُ بكثيرٍ من سياسة، إمبرياليّةٍ بدورها، كانت تمثّلها سياسةُ كلينتون القائمةُ على بسط الهيمنة الاقتصاديّة من خلال العولمة، أيْ من خلال خلق سوق عالميّةٍ لدمجِ بعض الشعوب أو البلدان ذاتِ الإمكانيّات في سوق واحدة.

أعتقد أنّ الولايات المتحدة سارت على هذه السياسة ـ سياسةِ السيطرة والإملاء ـ بعد ١١ سبتمبر. لكنّ هذا الحدث ليس هو الذي خَلَقها؛ فمنذ نجاح بوش مشت أميركا بخط إمبرياليّ متوحّش ومدمِّر فعلاً لمستقبل الإنسانيّة.

العظم أوافق على ما قاله برهان وليس لديّ ما أضيفه، إلاّ إذا حاولتُ إجراءَ نوع من المماثلة: فإذا أخذنا حُكْمَ الحزب الديموقراطيّ، أي اليسار بالمعنى الأميركيّ، نجد أنّ سياسته الداخليّة تقوم على الضمان الاجتماعيّ ودولة الرفاه

وعلى نوع من العدالة بالنسبة إلى مواطنيهم. ولهذا ترجمتُه وتطبيقاتُه في سياستهم الخارجيّة أيضًا. أمّا فريق بوش الحاكم الآن فسياستُه يمينيّة معادية للنقابات وتهاجِم الضمانَ الاجتماعيّ. هذا توحُّشٌ داخليٌّ، وله ـ بدوره ـ ترجمتُه الدوليّة: إمبرياليّة متوحّشة مفترسة ضارية.

صالح هل تَطْرح الهجماتُ الإرهابيّةُ على أميركا قضيةً أخلاقيّةً مستقلةً عن المواقف السياسيّة، وعن الخلفيّات «الحضاريّة» المتقابلة؟

سلامة الهجماتُ الإرهابيّة التي شُنَّت على أميركا هي مِنْ صُنع أميركا. فإذا كان هناك هاجسٌ أخلاقيٌّ، فيجب أن ينصبّ على مراجعة السياسة الأميركيّة لنفسها، أكثرَ من التساؤل عن وجود (أو عدم وجود) بُعدٍ أخلاقيّ في الإرهاب!

القضيّة بالدرجة الأولى ليست قضيّةً أخلاقيّةً، بل قضيّة سياسيّة، مدارُها: نزاعٌ على تأكيد المقدرة على بسط سلطانِ جهةٍ ما أو جهاتٍ متعدِّدة في العالم، وتنافسٌ على مقدارِ ما يَمْتلكه كلُّ طرف من القوّة التي تخوِّله إرسالَ رسائله إلى الغير وترجمةَ هذه الرسائل إلى حقائق ملموسةٍ في العالَم. لكنْ في هذا الهجوم اختلطت الرسالةُ السياسيّةُ، التي تريد أن توجِّهَها الجماعاتُ التي قامت به، بالتباس المصْدر الذي نشأتْ عنه هذه الرسالة. فماذا يريد أصحابُ هذه الرسالة أن يقولوا؟ هل يريدون أن يقولوا إنّ الولاياتِ المتحدة تمارس طغيانًا في العالم؟ هل يريدون أن يقولوا إنّ الولايات المتحدة تمارس نوعًا من العولمة التي تَحْرم بموجبها شعوبًا بأكملها من العدالة الاقتصاديّة ومن الحقّ في اتّخاذ القرار السياسيّ؟

تختلط في هذه العمليّات التي وُجّهتْ إلى الولايات المتحدة الرغبةُ في الانتقام بالرغبة في توجيه رسالة سياسيّة. ومرّةً تُحمل على أنّها رسالة إسلاميّة، ومرةً على أنّها رسالة فلسطينيّة، وثالثةً على أنّها رسالة إنسانيّة. إنّ هذه الرسالة في جوهرها سياسيّة، ولكنّها لا تَعْرف ما تريد أن تقول ولا تَعْرف الهدفَ الذي تريد الوصولَ إليه، بل هي نوعٌ من الصرخة الرافضة، نوعٌ من كلمة «لا» بصوت مرتفع ضدّ القهر. فإنْ كانت لدى مُرسليها رسالةٌ إسلاميّةٌ حقّاً فقد انقلب الأمرُ على المسلمين. وإذا كانوا يريدونها رسالةً فلسطينيّةً فالعنف زاد على الفلسطينيّين. رسالتهم لم تحقِّق شيئًا، بل قدّموا لأميركا مسوِّغًا لسرعةِ تنفيذِ مخطّطاتها الموضوعة سلفًا، وأضْعَفَ فعلُهم الجانبَ الأوروبيَّ الذي كان في بعض الأحيان يقف موقفًا مؤيِّدًا للقضيّة الفلسطينيّة.

صالح تحدّث الدكتور سلامة عن النجوع السياسيّ وأَغْفل الجانبَ الأخلاقيّ. فهل هناك عنصرٌ أخلاقيٌّ مستقلّ عن المواقف السياسيّة والميول الانفعاليّة يَجْدر بنا فرزُه مما جرى؟

غليون هل الإرهاب أخلاقيّ؟ هل هو ناجع؟ هل الاعتداء على أبرياء أو غير أبرياء من أجل التأثير في سياسات الدول أمرٌ مبرَّر؟ هذا كلّه يستحقّ النقاش، وخاصةً في العالم العربيّ حيث لم يناقَشْ موضوعُ الإرهاب على الإطلاق، بل استُخْدِم شعارًا لاتّهام الآخرين.

أهمّ المناقشات التي حصلتْ حول الموضوع هي التي جرت في روسيا بين البلشفيّين حول تحديد الموقف من الحركات الإرهابيّة الأخرى: هل الغاية تبرِّر الوسيلة؟ وهل قَتْلُ القيصر ـ وهو مجرم ومدان ـ مبرَّرٌ؟ أو هل قتلُ ابنه مبرَّر...؟

الموضوع أهمّ من ١١ أيلول وسابقٌ له. فالإرهاب لم ينشأ مع ١١ أيلول، بل هو أحد أنماط العنف التي تَسْتخدمها الجماعاتُ لتحقيق أهدافٍ يَصْعب تحقيقُها بوسائل سياسيّة.

نحن كعرب اليوم، حين نناقش الإرهاب، يجب أن نَطْرح السؤالَ من طرفين. طرف أخلاقيّ: هل نَسْمح لأنفسنا بقتل أبرياء لغايات شريفة؟ وطرف سياسيّ: هل الإرهاب ناجعٌ من الناحية السياسيّة؟ في كثير من الأحيان يكون الإرهابُ ردّاً على إرهاب، أو ردّاً على إغلاق كلِّ باب من أبواب التغيير لوضع يجب تغييرُه. فالمسؤوليّة السياسيّة تقع إلى حدٍّ كبير على الإرهاب الأصليّ. مثلاً يَحْدث في فلسطين قتلٌ لأبرياء إسرائيليّين، ولكنّ سببَ ذلك هو انغلاقُ الباب أمام الفلسطينيّين. ومع ذلك يجب أن ندين الإرهابَ: فقتلُ الأبرياء مدانٌ بصرف النظر عن طبيعة الهدف والغاية. هذا من حيث المبدأ. لكنْ إذا اقتصرنا على الإدانة الأخلاقيّة للإرهاب نكون مخطئين **سياسيّاً**. وإذا أردنا تجاوُزَ إدانة الإرهاب نحو **إزالة** الإرهاب فيجب تحديدُ المسؤوليّات السياسيّة بوضوح. في هذه الحالة ننتقل من المجْرِم أخلاقيّاً إلى المجرم السياسيّ الذي دَفَعَ الآخرين إلى استخدام الإرهاب حلاً وحيدًا للاحتجاج أو وسيلةً وحيدةً للتعبير عن الذات.

أنا أعتقد أنّ الخطأ في موقف أميركا والدول التي دانت الإرهابَ هو أنّها وَقَفَتْ فقط عند الإطار القانونيّ. هذا الموقف صحيح من منظور جنائيّ فقط: فمن يَقْتل إنسانًا بريئًا يجب أن يُدان. لكنْ عندما يصبح الإرهابُ هو الوسيلةَ الوحيدةَ

للاحتجاج، ويصبح الانتحارُ التعبيرَ الوحيدَ عن مصالحَ لا يمكن التعبيرُ عنها بوسائل أخرى، عندئذ تَشْمل المسؤوليّةُ القتلةَ والذين دَفَعوهم أو اضطرّوهم إلى سلوك سبيل القتل. وأميركا تحاول اليوم أن تَخْفي المسؤوليّاتِ السياسيّةَ عن ظهور الإرهاب وعن توسُّع انتشاره في فلسطين بشكل أساسيّ، وفي العالم ككلّ. السياسة الأميركيّة قائمة على الانفراد بالقرار ورفض الحوار والتفاوض. وهذا الانفراد والرفض هما المصدر الرئيسيّ للإرهاب. يتطلّب منّا الموقفُ الأخلاقيُّ في حقيقة الأمر أن نأخذ في الاعتبار المسؤوليّاتِ السياسيّةَ عن الإرهاب، وهي التي يجب أن تُدان إنْ شئنا إزالةَ الإرهاب من العالم.

العظم سأبدأ بازدواجيّة المشاعر. فككلّ عربيّ، كان لديّ ازدواجٌ في المشاعر، وشَمَتٌ في داخلي بالأميركان. هذا على الصعيد العاطفيّ البدائيّ. أما على صعيد التحليل السياسيّ والمردود وعلاقات القوّة، فهناك حُكمٌ من نوع آخر. لقد ظهر فلسطينيُّون على التلفزيون يوزّعون حلوى ويحتفلون بهذه الضربة، وظهرتْ أيضًا جماعةُ السلطة الفلسطينيّة وبينهم أبو عمّار يؤكّدون بأنّ هؤلاء حفنةٌ من الصبية لا عَتَبَ عليهم ونَفوا فرحَهم وشماتَتهم، ثم ظَهَرَ عرفات وهو يتبرّع بالدم لضحايا نيويورك. كنتُ وقتها في اليابان، وقلت إنّ ما يَفْعله عرفات هو «الزعبرة،» في حين أنّ ما فعله الصبية هو الشعور الحقيقيّ. وقلتُ: لا تتصوّروا عربيّاً، مهما يكن مستوى علمه ورجاحة عقله وتحكُّمِه بنفسه، ليست عنده شماتة بالأميركيّين أو ليست في داخله مساحةٌ من الفرح لما حَدَثَ، بغضّ النظر عن التحليل السياسيّ. أمّا إذا جئنا إلى التحليل فالمسألة لا تعود أخلاقيّةً بل سياسيّة؛ فالإرهاب هو سلاحُ الضعفاء أحيانًا لأنّه ليس لديهم أيُّ خيار آخر. في الوقت ذاته، أنا اعتبرتُ أنّ ما قامت به «القاعدة» ليس انتحارًا فحسب بل هو تدميرٌ للحركات الإسلاميّة، التي ستتحوّل بعد ١١ أيلول إلى ما يُشْبه ما آلت إليه الناصريّةُ بعد هزيمة ١٩٦٧.

صالح د. برهان، كتبتَ في مكانٍ ما أنّ وجهًا أساسيّاً لـ «الحرب ضدّ الإرهاب» موجّهٌ نحو منع تبلور قطب أوروبيّ مُناظرٍ للقطب الأميركيّ. وقرأتُ كلامًا لكيسنجر يُفْهم منه أنّ مؤسّسات الاتحاد الأوروبيّ كانت موجّهة قبل ١١ أيلول نحو التمايز عن أميركا، وأنّ الغلبة اليوم هي للوحدة الأطلسيّة (أيْ مع أميركا) بمبادرة نشطة من بلير وشرودر ونحوهما. فما رأيك؟

غليون لقد وَضَعْتُ ما قلتُه ضمن إطار تحليل التحوُّلات الجيوسياسيّة لما بعد ١١ أيلول. فالمطروح منذ حرب العراق عام ١٩٩٠ هو إعادة بناء النظام الدوليّ على أسس جديدة: هل الولايات المتحدة تأمر وتقرّر وتنفرد بالقرار، أم أنّ للدول الأخرى دورًا كما كان خلال الحرب الباردة فيؤخَذُ برأيها ولها هامش استقلال؟ حاولت الولاياتُ المتحدةُ تحت قيادة بوش اليمينيّة أن توظّف حادثة ١١ أيلول لإعادة أوروبا إلى بيت الطاعة بعد ظهور علامات تنافس حقيقيّ بين القارتيْن. والرهان في «الحرب ضدّ الإرهاب،» في جزء منه على الأقلّ، هو إعادةُ السيطرة على أوروبا أو إجبارُ الأوروبيّين على أن يطيعوا أميركا من جديد، إذ كلّما تعزّزَ الانفراجُ في العالم نما اتّجاهُ أوروبا نحو الاستقلال في المواقف وفي المؤسّسات. إنّ ما فعلته حكومةُ بوش هو العودةُ إلى الحرب الباردة، من دون خصم أو عدوّ سوفييتيّ. ولا شكّ أنّ مناخ الحرب الباردة مناخٌ موحِّد للمعسكر الغربيّ؛ وليس من قبيل المصادفة أنْ رأى هنتنغتون أنّ الحرب التالية لـ ١١ سبتمبر دفعتْ إلى توحيد القطب الغربيّ من جديد، بينما كان يواجِهُ قَبْلَها خطرَ الانشقاق.

صالح سارعت الدول والكتل الكبرى إلى الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة وعَرْض الخدمات عليها: الهند، الصين، أوروبا، روسيا... كيف نَفْهم هذه المواقف؟ وهل يُحْتمل أن يتكوّن مجلسٌ جديدٌ للأمن، بحكم الواقع وليس بالضرورة بحكم الحقّ (أيْ ليس بالضرورة أن تُضمَّ الهندُ أو اليابان إلى مجلس الأمن)، يتكوّن مِنْ هؤلاء ويَفْرض إرادتَه على الصغار؟

سلامة من المؤكّد أنّ الأطراف التي عَرَضَتْ خدماتها على أميركا فعلتْ ذلك تجنُّبًا لضربةٍ أميركيّة. وقد لا تكون هذه الضربة بالضرورة عسكريّةً، بل هي ربما عقابٌ اقتصاديّ أو حرمانٌ من مزايا، كما حدث للصين التي تَمْلك اقتصادًا يَحْتاج إلى فُرَص تصدير، أو لدولة مثل الهند التي تحتاج إلى حليف قويّ ضدّ الباكستان من أجل فرض رأيها في القضيّة الكشميريّة.

بهذا المعنى لا يوجد مجلسُ أمن دوليّ يُحتمل أن ينشأ خارج الأمم المتحدة. بل لا يُمْكن أن يقوم تحالفٌ دوليٌّ ضدّ الإرهاب بالمعنى الحقيقيّ للكلمة؛ ذلك لأنّ الإرهاب ليس طرفًا حتى يقوم ضدّه تحالفٌ دوليٌّ. إنّ الهدف من تضخيم حدث ١١ أيلول هو انفرادُ الولايات المتحدة بدرجة أكبر بالقرار الدوليّ. ومن هنا، كما قال برهان، إذ كانت أوروبا

نفسُها مطلوبًا ضبطُها أميركيّاً وإعادتُها إلى الجادّة المستقيمة، فما بالك بدولة مثل الهند أو أندونيسيا أو دول الشرق الأوسط أو لبنان أو الحركات المعارضة الصغيرة؟ في النهاية، لا تَقْبل الإدارةُ الأميركيّةُ اقتسامَ القرار مع أيّ طرف في العالم، وعلى الأطراف العالميّة الأخرى أن تَعْرف مصالحها: فإمّا أن تكون مع الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة لن تَخْسر شيئًا؛ وإمّا أن تتجنّب عقابَ الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة قد تربح شيئًا. وأنا لا أقول إنّ هذا يجب أن يظلّ أبديّاً، ولكنّه وصف للوقائع فقط.

صالح كان القصد من السؤال هو أنّ الدول الكبرى لم تعد ترى أنّ مصلحتها تَكْمن في منازعة الولايات المتحدة، بل في التفاهم معها، مع التسليم الصريح بتفوُّقها. بينما ستبقى الدولُ الأفريقيّة ومعظمُ الدول العربيّة أو كلُّها وبعضُ دول آسيا وأميركا اللاتينيّة خارج المرْكب، وسيَبْقى وضعُها ميؤوسًا منه تمامًا. في تقديري أنّ بعض الدول مستفيدةٌ اقتصاديّاً؛ وبعضها مستفيدة أمنيّاً أو عسكريّاً وثبَّتتْ وجودَها العالميّ، بمعنى أنّها مشاركة بشكل من الأشكال في نظام السيطرة الدوليّ وإنْ في موقع ثانويّ؛ وبعض الدول أصبحتْ موضعَ سيطرة نهائيّة ومهدّدةً بالانهيار والخروج من اللوحة العالميّة.

العظم أوافق مع د. يوسف ولن أكرّر. في هذه الحالة، الاصطفافُ مع أميركا له مردوداتٌ كثيرة، بعضُها إيجابيّ وبعضُها سلبيّ. أثناء الحرب الباردة كان للاصطفاف مع هذا أو ذاك، بل كان للوقوف في منتصف الطريق، ثمنٌ يُفترض دفعُه. لكنْ، الآن، الوقوفُ مع أميركا لا يَعْني الكثير. وكما قال الدكتور يوسف، ليس الإرهاب طرفًا كبيرًا فاعلاً يجب أن يُحسب له حساب. وهناك مسألة أخرى: فبعض هذه الدول التي ذكرتَها، مثل الهند وغيرها، استفادت لأنّها تعاني حركاتٍ داخليّةً أصوليّةً أو مسلّحةً أو إرهابيّةً وفي بعض الأحيان انفصاليّة، وجاء الردّ الأميركيّ على «الإرهاب» مناسبةً لهذه الدول لكي تَفْرض سيطرتَها على هذه الحركات. وبعض الحركات كانت أميركا تغذّيها ضمنًا أو صراحةً، لإضعاف الصين مثلاً كما في التيبت. الآن أميركا توقّفتْ عن مثل هذا الدعم أو اللعب بالحركات الداخليّة، وهذا مكسبٌ لبلدٍ مثل الصين. أمّا بالنسبة إلى البلدان العربيّة فقد تعرَّض بعضُها لحروب أهليّة أو شبه أهليّة وتعرَّض رؤساءُ بعضها لمحاولات اغتيال؛ لذا فهي مهيّأة لمسايرة الولايات المتحدة.

١١ أيلول والعرب والمسلمون

صالح الآن، سنتحدّث عمّا يخصّنا كعرب. فقد لجأنا نحن العربَ تلقائيّاً إلى التفكير في ١١ أيلول باستخدام مفاهيم العولمة، ونظام القطب الواحد، والنظام العالميّ الجديد، وصراع الحضارات. هل يَعْكس هذا الميلُ خصوصيّةً أو حساسيّةً عربيّة ما، أم أنّ هذا هو الإطار المفاهيميّ الأنسب للتفكير بهذا الحدث؟

العظم لستُ متأكّدًا أنّ السؤال دقيق. هل بالفعل تسود الخطابَ العربيَّ المسيطرَ حول موضوع ١١ أيلول هذه الأشياءُ التي ذكرتَها؟ ربما باستثناء مسألة «صراع الحضارات،» لا أعتقد أنّ الأمور الباقية أَخَذتْ حيّزًا في الخطاب العربيّ. أرى أنّ الذي أخذ الحيّزَ الأكبرَ هو الشكُّ بأنّ العرب والمسلمين هم الذين ارتكبوا ١١ أيلول. وهناك نقاشات حول جدوى ما حدث وآثارِه وعلاقتِه بالعولمة، ولكنْ ليس التفكير بالحدث على ضوء مقولة العولمة، بل التفكير بالعولمة على ضوء الحدث نفسه. كان هناك حديث عن أنّ «القاعدة» عولمت الإرهابَ، ولكنْ إلى الآن لم ينشأ رأي عامّ عربيّ موزون حول هذه المسألة، وهذا يحتاج إلى وقت أطول ودراسات وإعادة نظر، خاصةً من قِبل التيّارات الإسلاميّة، قبل أن نرسو على رأي ذي مصداقيّةٍ حول ما يَحْدث.

صالح اسمحْ لي د. صادق أن أختلف معكَ في هذه النقطة. فمعظم المتابعات التي نَطّلع عليها في الصحف والمجلات تَسْتخدم «نظام القطب الواحد» و«النظام العالميّ الجديد»... إنْ لم يكن كمفاهيم فعلى الأقلّ كأوصاف وهجاء.

العظم منذ حرب الخليج الثانية على الأقلّ تمّ طرحُ «النظام العالميّ الجديد» ومسألة «صراع الحضارات.» قراءتي لأطروحة هنتنغتون الأساسيّة في صراع الحضارات تقول: الآن، وقد انتهى التحدّي العمّاليّ والشيوعيّ الذي كان يُعتقد أنّه يَبْني نمطَ إنتاج اقتصاديّ وتوزيعيّ جديدًا، فإنّ مصدر الخطر والتوتّر والصراع بالنسبة إلى النمط الرأسماليّ سيكون بين أنظمة المعتقدات والقيم. وهذه الأنظمة يعود هنتنغتون فيردّها في النهاية إلى الدين. في رأيي أنّ هنتنغتون تعلَّم

درسَه من الإسلاميّين: فالذين كانوا يتحدّثون منذ البداية عن أنّ الصراع العالميّ صراعُ أديان وصراعاتُ أنظمةِ اعتقاد، مُزيحين الجانبَ الاقتصاديَّ وقضيةَ نمط الإنتاج، إنّما هم الإسلاميُّون، قبل هنتنغتون وقبل كتابه.

صالح د. برهان، لماذا نحن العربَ فكَّرْنا ضِمْن هذه الإحداثيّات بما جرى في ١١ أيلول؟

غليون شعوري هو أنّ هَمَّ العربِ الرئيسيّ هو التبرّؤُ من مسؤوليّتهم عن حادثة ١١ أيلول. وهذا خطاب متناقض؛ فلسانُ حاله يقول: نحن فرحون لأنّنا كَسَرَنا رأسَ أميركا، لكنّنا نريد منها مع ذلك أن تَعْترف بخطاياها في فلسطين وتعطيَنا دولةً فلسطينيّة؛ ليست لنا علاقةٌ بهذا العمل، ولكنْ يجب على الأميركان في الوقت نفسه أن يَفْهموا الدرسَ ويَدْفعوا الثمنَ لعملٍ لا نَعْترف بأنّه مِنْ صُنْعنا بل ربما نسبناه إلى الموساد! أعتقد أنّ هذا المنطق مفكَّك. أمّا المسؤولون والرسميُّون فيؤكّدون أنْ لا علاقةَ لهم بهذه المنظّمات، وأنّهم ضحايا الإرهاب. جوهرُ خطاب العرب، الرسميّ والشعبيّ، إذن، هو الهربُ من المسؤوليّة والهربُ من مواجهة الواقع، لا فهمُ الواقع وأخذُ زمام المبادرة بفعل شيءٍ ما، سواء ضدّ الإرهاب أو مع الولايات المتحدة أو ضدّ الولايات المتحدة. كأنّنا نقول: «اتركونا بحالنا، لكن لا تنسَوْا أنّ هذا العمل يَفْرض عليكم أن تَفعلوا شيئًا في فلسطين.» أيْ أنّنا نريد قَطْفَ ثمارٍ ما لم نَقُمْ به. والنتيجة أنّ أولَ ما دُفِعَ ثمنُه ـ لا قُطفتْ ثمرتُه ـ في فلسطين هو دمُ فلسطين اليوميّ.

صالح ما هو التأثير المرجَّح للحرب الأميركيّة ضدّ الإرهاب على الحركات الإسلاميّة الجهاديّة والسياسيّة، وعلى الدول الإسلاميّة مثل إيران والسودان؟

غليون أعتقد أنّ ضربة تنظيم «القاعدة» في الولايات المتحدة تُعبِّر أساسًا عن الأزمة التي وصلتْها الحركاتُ الإسلاميّةُ التي تسمّى بـ «الإسلام السياسيّ»، وهي أزمة لم تبدأ في ١١ أيلول. فقد أصبح هناك إدراك متعاظم من قبل الحركات الإسلاميّة في كلّ البلدان لحقيقةِ أنّها وصلتْ إلى طريق مسدود ولم تستطع أن تُنْجز المشروعَ الرئيسيَّ الذي تفكّر فيه منذ عشرين سنة وعبَّأتْ من أجله جيوشًا وقوى حقيقيّة. وقبل ١١ أيلول انقسمتْ إلى عدّة أطراف: تيّار يحاول بصعوبة التحوُّلَ نحو مفاهيم شبه تعدُّديّة وشبه ديموقراطيّة، مع درجة من التعاون مع القوى الأخرى؛ وطرف ضائع لا يَعْرف هل يستطيع المتابعةَ أم لا؛ وطرف ثالث هرب إلى الأمام ـ وهذا الأخير هو الذي تمثّله «القاعدة» والناسُ الذي التحقوا بها من بلدان عربيّة مختلفة. فهذا التيّار الذي لم يستطع فعلَ شيءٍ في البلدان العربيّة، التي هي الهدفُ الرئيسيُّ لعمله السياسيّ، حاوَلَ فعلَ شيء ما ضدّ الولايات المتحدة التي اعتَبَرَها وصيّةً على هذه الأنظمة.

الضربة، إذن، تعبيرٌ عن أزمة، ولكنّها في الوقت نفسه بلوغٌ للقمّة وتلقٍّ لضربةٍ قاضية. لم تعد هناك مساومةٌ من جهة الأميركيّين، وانتهت اللُّعبة المزدوجة التي واصل هؤلاء لعبَها مع الحركات الإسلاميّة حتى عام ١٩٩٥. فاليوم هناك تفاهم دوليّ حقيقيّ ضدّ الإسلاميّين. ومن ناحية أخرى، من الصعب أن تعود هذه الحركاتُ إلى ما كان لها من شعبيّة. هذا لا يَمْنع بقاءَ منظماتٍ منها، قد تُضرب وتدمَّر. لكنّ المشروع الإسلاميّ، كمشروع سياسيّ، قُطع عليه الطريق.

إلاّ أنّ هذا لن يؤثّر على إيران. فهي سائرة قبل ١١ أيلول نحو الخروج من الازدواجيّة، ومن النفق الذي أَدخلتْها فيه بعضُ الخيارات الدينيّة، باتجاه التحديث الذي يمثّله الرئيس خاتمي. إنّ إيران متّجهة ـ وإنْ بصعوبة ـ إلى الخروج من الوصاية الدينيّة نحو نظامٍ أكثر ليبراليّةً وتعاونًا مع الدول الغربيّة.

سلامة لا يُمْكن حدثًا مثلَ ١١ أيلول إلاّ أن يترك آثارًا مديدةً أو باقيةً على كلّ الأطراف المشتبكة في العمليّة السياسيّة الكونيّة. لم تكتفِ الولاياتُ المتحدة بأنْ قَرَّرتْ أنّ مَنْ نفّذ الضربات طرفٌ إسلاميٌّ، بل انتقلتْ سريعًا إلى اعتبار **جميع القوى** والمنظّمات الإسلاميّة، بما فيها الخيريّة والاجتماعيّة، شريكًا للطرف المسؤول. ويؤكّد عدمُ التمييز بين المسؤولين عن ١١ أيلول من جهة، ومَنْ لا ناقة لهم ولا جمل في ما حَدَثَ من جهة أخرى، وجودَ إستراتيجيّةٍ محدّدةٍ كانت الولاياتُ المتحدةُ ستَنْتهجها في العالم ضدّ العنصر الإسلاميّ عامةً وضدّ ما تسمّيه «الإرهابَ الإسلاميّ» بالتخصيص. وكان ١١ أيلول فرصةً لإكساب هذه الإستراتيجيّة تبريراتٍ سياسيّةً وأخلاقيّةً مقبولةً على أوسع نطاق. فإذا صحّ ذلك، فستكون الآثار المحتملة لـ ١١ أيلول واسعةً في الزمان والمكان، وقد يَنْبغي أن يمرّ وقتٌ طويل قبل أن نتمكّن من جَرْدها جميعًا.

الواضح أنّ الدول الإسلاميّة، وخصوصًا المعنيّة مباشرةً كباكستان، سارعتْ تحت ضغط الأحداث إلى أن تكون عنصرًا فاعلاً في العمليّة التي شُنّت في أفغانستان أولاً ثمّ تحوّلتْ إلى ضحيّة للعمليّة نفسها؛ وهذا ما تَكْشف عنه ضروبُ التكيُّف المتعدّدة التي أصبحتْ تُبديها تمشّيًا مع المتطلّبات القاسية لما يسمّى بمكافحة الإرهاب. وجاء خطابُ

الجنرال مشرّف حافلاً بكل أوجه التكيُّف اللازمة مع مقتضيات المرحلة الجديدة عندما دان كلَّ مَنْ يَقْتضي المقياسُ الأميركيُّ إدانتَه.

أمّا إيران، فرغم وقوع الحرب ضدّ الإرهاب على حدودها، فإنّها تَبْدو كما لو كانت غيرَ معنيّةٍ بالأمر، وذلك لأنّها تُدْرك خطورةَ الأحداث ولا تَسْتطيع أن تؤيِّد علنًا أو تَرْفض سرّاً. ورغم عودة العلاقات الأميركيّة ـ الإيرانيّة إلى التوتّر من جديد، إلاّ أنّه من غير المتوقّع أن تتّجه الأمورُ بينهما إلى مواجهة مفتوحة. بل الأرجح أن تحاول الجمهوريّة الإسلاميّة التكيُّفَ السلبيَّ مع الإستراتيجيّة الأميركيّة بالبقاء خارجها إنْ أمكن، أو على تخومها تحاشيًا لضربة مباشرة، وأن تَرْفض ـ في الآن ذاته ـ الخضوعَ لمنطلقات هذه الإستراتيجيّة.

العظم منذ أن سمعتُ باستعدادات الرئيس بوش الابن للحرب على الإرهاب قلتُ لزملائي اليابانيِّين في جامعة طوهوكو إنّ الغرب سيَسْحق الحركةَ الإسلاميّةَ من دون رحمة. أبدى هؤلاء الزملاء اشمئزازًا كبيرًا ممّا ظَهَر لهم أنّه حرب دينيّة قَرْوَسطيّة فظيعة يَشنّ فيها الجهادُ الإسلاميُّ هجماتٍ إرهابيّةً من العنف المشهديّ لا سابقةَ لها من جهة، ويقوم العالمُ المسيحيُّ من جهة ثانية بتعبئة نفسه في حملة «صليبيّة» شرسة مضادّة على الإسلام. وقد هَمَسَتْ إحدى الزميلات اليابانيّات في أذني: «ما هذه الأديان المتوحّشة عندكم؟ الأفضل أن يكون الإنسان بوذيّاً في هذه الأيام!» وقال آخرُ مستغربًا: «إذا كانت الأديان التي تقولون عنها إنّها سماويّة تتصرّف على هذا النحو، فماذا تركتم للأديان الأرضيّة؟!»

كما ذكرتُ سابقًا، أعتقد أنّ حال الإسلاميِّين باتجاهاتهم كافةً ستكون مثلَ حال الناصريِّين بعد هزيمة عام ١٩٦٧، أو كحال الشيوعيِّين بعد سقوط الاتحاد السوفياتيّ. سيكون هناك كثرةٌ من الإسلاميِّين ولكنْ من دون فاعليّة حقيقيّة أو رهبة أو هيبة. لقد نَحَروا أنفسَهم بهذه العمليّة العبثيّة المجّانيّة الحمقاء. طبعًا، سيراجعون أنفسَهم وتكتّلاتهم واستراتيجيّاتهم وما إليه، لكنّ الزخم لن يعود إليهم. هذه مرحلة انقضتْ تمامًا، بعَجرها وبَجرها، كالمرحلة الناصريّة محليّاً والمرحلة السوفياتيّة دوليّاً. أما الدول التي تَصِفَ نفسَها بأنّها إسلاميّة، بما في ذلك إيران، فإنّ التعديلات في سلوكها لصالح الولايات المتحدة ولصالح التعاون شبهِ الكامل مع الحملة الغربيّة على الإرهاب العالميّ واضحةٌ وصريحةٌ ولا تَحْتاج إلى إثبات.

أضيف إلى ذلك المقارنةَ التاليةَ مع الإرهاب اليساريّ الذي شهدتْه أوروبا في سبعينيّات القرن الماضي: أَقْصد تنظيمَ «بادر ـ ماينهوف» في ألمانيا، و«الألوية الحمراء» في إيطاليا، و«العمل المباشر» في فرنسا؛ وكلّها حركاتٌ قامت بأعمال من العنف المشهديّ الهائل بمقاييس زمانها هزّت الدنيا والدولَ وكهربت العالَمَ وهيَّجت الشعوبَ. مثلاً: اختطافُ مجموعة بادر ـ ماينهوف الصناعيِّ الألمانيِّ الكبيرَ هانز مارتين شلاير رهينةً داخل ألمانيا نفسها وقتلُهُ. وكذلك اختطافُ الألوية الحمراء كبيرَ الساسة الإيطاليِّين وعميدَهم ألدو مورو وقتلُهُ أيضًا. واليوم يبدو لي أنّ هذا النوع من الإرهاب اليساريّ كان ردةَ فعلٍ على إحساس عميق بأنّ الحركة اليساريّة عمومًا والشيوعيّة تحديدًا قد وصلتْ إلى انسداد تاريخيّ لآفاق تطوُّرها، وأنّها استنفدتْ طاقاتِها كليّاً. فكثيرًا ما تقوم قوى بمحاولة كسر هذا الانسداد، عبر العمل العنفيّ المباشر؛ لكنّنا نَعْرف مِنْ مواقعنا اليوم أنّ الإرهاب اليساريّ لتلك الأيام أَثْبت أنّه كان المدخلَ إلى انهيار الشيوعيّة، بدلاً من فتح أفقٍ جديدٍ لها.

أعتقد أنّ شيئًا شبيهًا يمكن أن يقال عن الحركة الإسلاميّة التي تبدو لي، بالمقارنة، أنّها هي أيضًا وصلتْ إلى انسداد تاريخيّ. وقد كان ردّ فعل تنظيم القاعدة ومَنْ معه هو اللجوء إلى العنف المشهديّ الهائل، وعلى مستوى لا سابق له، لكسر هذا الانسداد. لكنّي أعتقد أنّ هذا النوع من العمل الإرهابيّ هو أيضًا المدخلُ إلى انتهاء الحركة الإسلاميّة كما عرفناها حتى تفجيرات نيويورك وواشنطن.

صالح هاجمتْ وسائلُ الإعلام الأميركيّة حلفاءَ أميركا والعرب كمصر والسعوديّة. فهل سنَشْهد تحوُّلاً نوعيّاً في العلاقات بين أميركا والعرب على اختلاف درجات انحيازهم إليها أو ضدّها؟

سلامة سيكون التغييرُ المحتملُ في علاقات أميركا مع حلفائها العرب شأنًا أميركيّاً بالنظر إلى الطابع الهجوميّ للإستراتيجيّة الأميركيّة حتى تجاه أقرب الحلفاء. على كلٍّ، السعودية ومصر خطّان أحمران في نظر المخطِّطين الإستراتيجيِّين الأميركيِّين، ومن غير المسموح لأيّ طرف ـ بما في ذلك أصحابُ البلاد أنفسهم ـ أن يقرّروا شيئًا يمسّ المصالحَ

الأميركيّةَ فيهما. وأظنّ أنّ أميركا ستزيد ضغوطَها على ذيْنك البلديْن وعلى غيرهما من الدول العربيّة. وستَنْصبّ الضغوط على الجوانب التربويّة والتعليميّة المتعلّقة بإعداد النشء العربيّ. فالأميركيُّون يريدون أن يُبْلغوا الدولَ العربيّةَ جمعاء أنّ المناهج الدراسيّة، وخاصةً في مجالَي التربية القوميّة والدينيّة، تشكّل بيئةً يَنْبت عليها الإرهابُ في المستقبل.

السؤال الضروريّ هنا: إلى أيّ مدى ستتحمّل البيئةُ الاجتماعيّةُ في السعودية ومصر النتائجَ المترتّبةَ على هذه التغيّرات التي يريدها الأميركيُّون؟ فالمعاهد الدينيّة في السعودية أَنْشأتْ بيئةً محافظةً ضَمنت استقرارَ النظام في المرحلة السابقة، لكنّ الدولة السعوديّة أكثرُ تقدُّمًا من هذه البنية التي خلقتْها. وهكذا دَخَلت الدولةُ في تناقض مع بنيتها الداخليّة، ومع الحليف الخارجيّ الذي تَسْتند إليه. والسؤال بالنسبة إلى مصر هو: هل ستكون جهةُ القرار قادرةً على إدخال تغييرات في التربية والتعليم تضعها في تناقض مع الهويّة التي ارتضَتْها أكثريّةُ المصريّين؟ ثم إنّ في مصر مجتمعًا مدنيّاً فاعلاً ووازنًا لا يُمْكن تجاهلُه. فهل ستجد السلطةُ نفسَها في صِدام مع كل التيّارات المحافظة، فضلاً عن الليبراليّين؟ ولن يخفّف من هذه الصورة وجودُ قوى علمانيّة مناهضة للتيّار الدينيّ، إذ ستَشْعر هذه القوى أنّها مستهدفة هي أيضًا في إطار الإستراتيجيّة الأميركيّة الجديدة لأنّها وطنيّةُ التوجُّه سياسيّاً وتربويّاً وإيديولوجيّاً. وهذا يعرِّض البُنْيةَ المصريّةَ لهزّة يَنْبغي حسابُها بدقّة.

العظم لا أَكْتمكَ بأنّي سُررتُ ورحّبتُ بهذا الهجوم الإعلاميّ الأميركيّ، والغربيّ عمومًا، على الأنظمة العربيّة الحليفة. فقد كانت هذه الأنظمة تتمتّع بحصانةٍ خاصّةٍ في وسائل الإعلام المذكورة، على الرُّغم من استبدادها. على سبيل المثال كانت التدخُّلات الأميركيّة العنيفة في بلدان مثل نيكاراغوا وپاناما وغرانادا والفيليبّين تتمّ تغطيتُها إعلاميّاً وتبريرُها باسم «الديموقراطيّة.» وكان الاستثناء دومًا هو التدخُّلات في منطقتنا، التي كان يَغيب عنها كلُّ ما يَمتّ إلى الخطاب الديموقراطيّ بصلة، حرصًا على حماية الأنظمة العربيّة الحليفة. وبعد حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت صرّح الرئيس بوش الأب بأنّ الولايات المتحدة لم تَخُضْ هذه الحربَ من أجل الديموقراطيّة. وأجهزة الإعلام المذكورة يُمْكن أن تُندِّد بهضم حقوق المرأة في بلدان تمتدّ من إيران إلى الصين، لكنّه ليس معروفًا عنها قولُ الكثير عن حقوق المرأة المهضومة في بعض دول الخليج. لذا فإنّ شيئًا من رفع الحصانة الإعلاميّة عن الأنظمة الحليفة وممارستها ومجتمعاتها يفيد، وهو عامل مساعد في الوقت الحاضر!

على مستوى أعمق قليلاً، هناك مشكلة حقيقيّة أخذ يتلمّسها الإعلامُ الغربيُّ ويَفْتح ملفَّها، خاصةً بالنسبة للعربيّة السعوديّة ـ أَعْني ظاهرةَ أسامة بن لادن نفسه، وذلك العدد الطاغي من الشباب السعوديّ بين الانتحاريّين الـ ١٩ الذين هاجموا مركزَ التجارة العالميّة في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن. في نظري أنّ أسامة بن لادن هو جهيمان عتيبي آخر، على مستوى دوليّ. لنذكّرْ بأنّ جهيمان العتيبي كان ابنًا بارّاً للنظام السعوديّ ومن إنتاج مؤسَّساته، وقد احتلّ الكعبةَ سنةَ ١٩٧٩ هو وأتباعه داعيًا إلى تطبيق الإسلام حقّاً على الدولة السعوديّة والمجتمع السعوديّ. إسلاميّاً، احتلالُ الكعبة لا يقلّ خطورةً في هزّ العالم الإسلاميّ وكهربته عن الأعمال التي قام بها بن لادن وتنظيمُه. (يَعْني أكثر من هيك شو ممكن يصير بعد الهجوم على الكعبة واحتلالها؟ فشيء من هذا النوع لم يحدث ربما منذ أن اختطف القرامطة الحجرَ الأسود!). لذا أقول لِمَنْ يريد جوابًا عن السؤال «لماذا بن لادن؟» إنّ عليه أن يَبْحث أولاً عن جواب لسؤال آخر هو: «لماذا جهيمان العتيبي أصلاً؟» لقد صدَّق جهيمان الإيديولوجيا الدينيّةَ الوهّابيّةَ المتشدّدة التي يستمدّ النظامُ شرعيّتَه منها ويتظاهر بالتمسُّك الشديد بها، فحَمَلها جهيمان على مَحْمل الجدّ وقام بحركته الدراماتيكيّة الكبرى بفَرْض أسلمة المجتمع السعوديّ والدولة السعوديّة وفقًا لما تدّعيه الإيديولوجيا المذكورةُ نفسُها.

طبعًا كلنا يَعْرف وجودَ تناقضٍ رأسيٍّ حادّ في بلد مثل السعوديّة بين الإيديولوجيا الدينيّة الإسلاميّة هذه، وبين المحتوى الحقيقيّ لحياة المجتمع وحركته اليوميّة وسلوكِ قادته وأعيانِه ووجهائه. حتى أرباب النظام أخذوا يتكلّمون الآن عن تحديث التعليم الدينيّ في المملكة، وإعادةِ النظر في مناهجه وأساليبه ومحتواه. وليس هذا بهمّ أميركيّ فقط.

غليون ليست هذه هي المرّة الأولى التي تهاجم فيها وسائلُ الإعلام الأميركيّة بعضَ الدول العربيّة، ولم يكن ذلك من الأمور غير المتوقّعة. فالواقع أنّ ما قامت به واشنطن في الأشهر الخمسة التي تلت هجومَ «القاعدة» على برج التجارة العالميّ قد أَظْهر أنّ الولايات المتحدة قد سلكتْ أسوأ السبل التي كان يُمْكن أن تَسْلكها، أَعْني استخدامَ التعاطف الدوليّ الذي أَحْدثه ذلك الهجومُ في سبيل تحقيق جميع الأهدافِ السياسيّة والإستراتيجيّة التي كانت تجد صعوبةً في تحقيقها. وفي المنطقة العربيّة بشكل خاصّ، أَفْصحت الولاياتُ المتحدة عن كلّ ما كانت الدبلوماسيّةُ العاديّةُ تخفيه: من تبنٍّ كاملٍ

للأطروحات الإسرائيليّة، واستهتارٍ لا يقلّ كمالاً بالشعوب والمصالح والدول العربيّة، واستعدادٍ للذهاب إلى أبعدِ ما يُمْكن الذهابُ إليه لإهانة الحكومات وإذلالها. فالولايات المتحدة لا تعطي لنفسها الحقَّ اليوم في تنفيذ كلِّ جدول الأعمال الذي رسمتْه لنفسها في العالم وفي الشرق الأوسط معًا، بصرف النظر عن مصالح الشعوب الأخرى، ولكنّها **تُجْبر** جميعَ الدول الحليفة وغير الحليفة على تنفيذ جدول الأعمال هذا معها ولصالحها!

١١ أيلول والقضية الفلسطينية

صالح يشكّل الفلسطينيُّون الحلقةَ الأضعفَ التي نالها الأذى الأكبرُ من ١١ أيلول وما بعده. ما هي المشاهدُ المرجَّحة لتطوّر الشأن الفلسطينيّ؟ وكيف تتصوَّرون مصيرَ الحديث عن دولة فلسطينيّة بعد التطوُّرات الأخيرة؟

العظم قبل أحداث ١١ أيلول كنتُ على قناعة بأنّ حلّ «الترانسفير» للمشكلة الفلسطينيّة من جانب اليمين الإسرائيليّ لم يعد واردًا دوليّاً، خاصةً بعد السمعة المرذولة التي اكتسبتْها عمليّاتُ التطهير الإثنيّ في أماكن أخرى من العالم. أمّا بعد أحداث ١١ أيلول والأجواء الشرسة جدّاً التي أخذتْ تسود على أثرها، فقد أصبحتُ أتخوَّف من عودة ذلك الحلّ الجذريّ إلى الأجَنْدة الإسرائيليّة، خاصةً مع التراخي الحاصل في الرأي العام الغربيّ عمومًا والرأي العامّ السياسيّ تحديدًا إزاء العنف الإسرائيليّ المدجَّج بالسلاح ضدّ الشعب الفلسطينيّ. هذا التساهل المتزايد مع العنف المذكور يخيفني. لذا أرى أنّ الأهمّ في هذه المرحلة ليس الدولةَ الفلسطينيّة العتيدة، أو إنقاذَ ماء وجه السلطة الوطنيّة، أو العودةَ إلى طاولة المفاوضات إلخ، بل تمسُّك الشعب الفلسطينيّ بأرضه ومواقعه مهما حدث وحتى لو عاد الاحتلالُ الإسرائيليُّ جهارًا نهارًا إلى مناطق السلطة الوطنيّة.

غليون الوعود الأميركيّة بدولة فلسطينيّة ليست جديدةً أبدًا. ومفاوضاتُ كامب دايڤيد في السنة الأخيرة من إدارة كلينتون بين براك وعرفات كانت تتضمّن الاعترافَ بهذه الدولة. إنّما يَبْقى أنّ الولايات المتحدة ظلّت صامتةً حول موضوعيْن رئيسيَّيْن. الموضوع الأول هو طبيعةُ هذه الدولة وحجمُها والمبادئُ التي ستقوم عليها: هل تنصّ على الانسحاب **الكامل** من الأراضي المحتلّة حسب قرارات الأمم المتحدة، أم على الانسحاب من **بعض** الأراضي بما يتماشى مع ميزان القوة العسكريّة الإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة؟ والموضوع الثاني هو تاريخ تحقيق هذه الدولة وشروط ولادتها: هل هو وعدٌ لا حدودَ زمنيّةً لتنفيذه، أم هو جزء من سياسة أميركيّة حاضرة في الشرق الأوسط؟ وهل يعني اعترافُ هذه السياسة بضرورة قيام دولة فلسطينيّة التزامًا بالعمل لتحقيق هذا الهدف، أم أنّه يَعْني فقط أنّ واشنطن لا تعارض نشوءَ دولة فلسطينيّة لكنّها تَتْرك للفلسطينيِّين والإسرائيليِّين بحسب قدراتهم التفاوضيّة والعسكريّة مهمةَ التوصُّل إلى اتفاق بهذا الشأن؟ ففي الحالة الأخيرة لا نكون قد تقدّمنا أيّ خطوة إلى الأمام. بل إنّ «التذكير» الأميركيّ بالاعتراف بالدولة الفلسطينيّة سيكون تعبيرًا عن تراجع كبير في الموقف الأميركيّ الذي كان **منخرطًا** في البحث عن حلّ وملتزمًا به قبل حصول الرئيس الجديد على منصبه في البيت الأبيض.

بالنسبة إلى الاحتمالات المرجَّحة في فلسطين، لايزال المبدأُ الذي قاد إلى فشل المفاوضات السياسيّة في السنوات العشر السابقة هو الذي يقود اليوم وفي المستقبل إلى انعدام الأمل بنجاح مفاوضات تسوية جديّة. وهذا المبدأ هو تسليمُ العرب جميعًا أمرَ إيجادِ حلٍّ سياسيّ للنزاع العربيّ ـ الإسرائيليّ إلى الولايات المتحدة وأوروبا، وتخلّيهم الجماعيُّ عن مسؤولياتهم بذريعة تبنّي خيار السلام كإستراتيجيّة، وكأنّ السلام يحصل من تلقاء نفسه ولمجرد القبول به! فقد اعتقد العربُ أنّ لإسرائيل والولايات المتحدة مصلحةً في السلام، وأنّهما تبعًا لذلك سوف تَعْملان على تحقيقه، ولم يبقَ لديهم هم ما يَعْملونه في هذا المجال. والحال أنّه قد تكون لإسرائيل وواشنطن مصلحةٌ في السلام بالفعل إذا كان هناك تهديدٌ بالحرب أو خطرُ انفجار حرب إقليميّة، لكنْ منذ اللحظة التي تَنْعدم فيها احتمالاتُ الحرب والصدام لن يعود لإسرائيل مصلحةٌ في السلام لأنّه يَعْني تسليمَ الأراضي المحتلّة من دون مقابل، أيْ مع عدم وجود أيّ أخطار. ولن تعود لواشنطن هي أيضًا أيُّ مصلحةٌ في السلام لأنّها سوف تخفّف به عبئًا كبيرًا عن العرب وتجعلهم أقدرَ على مقاومة نفوذها وهيمنتها عليهم فيما بعد. إنّ المصلحة الأولى في السلام هي للعرب لأنّه يَعْني استعادَتهم للأرض، وإقامةَ دولة فلسطينيّة، وتنقيةَ الأجواء الإقليميّة بما يُسهِّل خلقَ شروط تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة. ولا يُمْكن لأحد، فكيف لعدوّ، أن يقدِّم للعرب مثلَ هذه الخدمة ويَعْملَ على تعزيز مصالحهم الكبرى ما دام غيرَ مضطرّ إلى ذلك. ومن هنا، يَبْدو السلامُ اليوم، أكثرَ من أيّ حقبة سابقة، مرتبطًا بالقدرة الفعليّة على شنّ الحرب أو بمصداقيّة التهديد

بالحرب. إنّ إخفاق العرب في خوض معركة السلام بصورة ناجعة سوف يقودهم لا محالة ـ وهو يقودهم اليوم، كما توقّعتُ ذلك في كتابي **العرب ومعركة السلام** ـ إلى إجبارهم على خوض الحرب. والحرب قائمةٌ اليوم في فلسطين، وجميعُ الدول العربيّة معنيّة بها وإذا كانت هذه الدول تَهْرب منها وتَرْفض خوضَها، فإنّ الحرب تلاحقها· ذلك لأنها لا تستطيع أن تَحْتمي طويلاً من تبعاتها الإستراتيجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. وجميع الحكومات العربيّة تَدْفع اليوم ثمنَ التخلّي عن فلسطين في صورة هزيمة حقيقيّة. ولو عدنا سنتين فقط إلى الوراء لرأينا أنّ جميع الدول العربيّة كانت تَعْتبر أنّ نجاحَ آرييل شارون في انتخابات رئاسة الوزراء يَعْني الحرب وهذا ما حصل فعلاً، لكنّ ما **لم** يحصلْ هو إعدادُ أولئك الذين كانوا يَعْرفون أنّ خيار شارون هو الحرب، وتطويرُ استعداداتهم لمواجهة خطرها أو الحدِّ من احتمال نشوبها. ولذلك رَبحَ شارون، لا ضدّ الفلسطينيّين الذين سيستمرّون في القتال حتى آخر قطرة من دمهم، وسوف يفوزون في النهاية لا محالة، بل ضدّ الحكومات العربيّة التي ظهرتْ نتيجةً لحربه هذه عاريةً تمامًا لا حول لها ولا قوّة. وسوف تَدْفع ثمن ذلك غاليًا في الداخل وتجاه الدول الكبرى على حدّ سواء. وهي قد بدأتْ تَدْفعه منذ الآن عبر الضغوط الأميركيّة التي تَسْعى إلى تحويلها إلى أدوات تستخدمها لتحقيق سياستها الإقليميّة الخاصة والدفاع عن مصالحها الحيويّة لا غير.

سلامة اتّخذتْ أحداثُ ١١ أيلول الإرهابيّة من القضيّة الفلسطينيّة غطاءً إيديولوجيّاً، وهو ما استغلّتْه الحكومةُ اليمينيّةُ الإسرائيليّةُ وبدعم أميركيّ واضح من أجل إعادة صياغة المشهد الفلسطينيّ بما يناسبها. كذلك أُجبر الأوروبيُّون على وصف العمل الفلسطينيّ المقاوم بأنّه إرهاب يَنْبغي قمعُه، علمًا أنّ التحفُّظ الأوروبيّ الخجول كان آخرَ سندٍ سياسيٍّ يَعْتمد عليه الفلسطينيُّون في تخفيف الضغوط الممارَسةِ عليهم من إسرائيل والولايات المتحدة. وهكذا تشكّلتْ جبهةٌ ضاغطةٌ ضدّ الفلسطينيّين: أميركا، وأوروبا، وضغط إسرائيل العسكريّ والاقتصاديّ والسياسيّ، والضغط العربيّ صمتًا وتفرُّجًا على الأقلّ. هذا المشهد مليء اليوم بالتناقضات الداخليّة والتفجيرات المحتملة في أيّة لحظة: فالمطلوب دوليّاً من السلطة الفلسطينيّة أن تحطِّم المنظّمات التي تقوم بالمقاومة المسلّحة، لا فرق أإسلاميّة كانت أَمْ علمانيّة. وهكذا وَقَعتْ هذه السلطة في تناقض وجوديّ عميق: فهي إنْ أرادت أن تَبْقى فعليها أن لا تكون وطنيّةً، وإنِ اختارت أن تكون وطنيّة فستجازفُ برأسها وبوجودها ذاته والأطراف الفلسطينيّة الأخرى تتعرّض للتناقض ذاته: فكي تستمرّ في المقاومة المسلّحةَ عليها أن تجازف بالصراع مع السلطة الفلسطينيّة، ومن ثم باحتمال الانزلاق إلى حرب أهليّة؛ وإنْ كفّت عن المقاومة خضعتْ للمطلب الإسرائيليّ ـ الأميركيّ. وهكذا أصبحت البُنْيةُ الفلسطينيّةُ مهدّدةً في وجودها ذاته ولعلّ الخسارة الكبرى التي لحقتْ بالجانب الفلسطينيّ هي المحاولات الدوليّة والإسرائيليّة الرامية إلى حذف البعد السياسيّ من المسألة وتحويلها إلى مجرّد قضيّة أمنيّة تتعلّق في آخر الأمر بتنظيمِ وقفٍ طويلِ المدى لإطلاق النار بين طرفيْن غيرِ متكافئين.

١١ أيلول وسورية

صالح ماذا عن سوريّة بعد ١١ أيلول في مجالات التحديث الاقتصاديّ، والحريّات العامة، وعمليّة السلام، والعلاقات مع حزب اللّه وتنظيمات فلسطينيّة؟

غليون يردّد المسؤولون السوريُّون باستمرار أنّ أحدًا لا يستطيع أن يؤثّر في سوريّة. ولقد فرضت الدبلوماسيّةُ السوريّةُ على نفسها بالفعل أن تعيش في عالمها الخاصّ ولغتها ومفاهيمها وتصوُّراتها الخاصة. نحن هنا أمام مفهوم الخصوصيّة الشهيرة التي تتحدّث عنها الأجهزةُ الإعلاميّة، ولسانُ حالها يقول: نحن بلد ليس كباقي البلدان، ولا تَحْكمنا أيٌّ من القوانين الموضوعيّة التي تَحْكم البلدانَ الأخرى، ولا نَخْضع لأيّ قانون يتحكّم بالحياة والعلاقات الدوليّة؛ قد نقدِّم بعضَ التنازلات اتقاءً للضغوط أو الضربات فقط، لكنّنا لسنا معنيّين في العمق بإحداث أيّ تغيير جديّ في سياساتنا ولا في أساليب حياتنا، لأنّ كلّ ما نعرفه قد اختبرناه وأَظْهر نجاعتَه، سواء في مواجهة إسرائيل أو في تحقيق الاستقرار والأمن الداخليّيْن أو في دفع عجلة التقدُّم والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. هذا يَعْني أنّ السلطات السوريّة لا تَشْعر بأنّ لديها ما يُمْكن أن تعيد النظرَ فيه، لا في ميدان التحديث الاقتصاديّ والحريّات العامّة، ولا في عمليّة السلام والسياسة الخارجيّة، ولا في العلاقات مع حزب اللّه والتنظيمات الفلسطينيّة. فهي بقدْر ما تَعْتقد أنّ الحركة، أكانت نحو الأمام أَمِ الخلف، يمينًا أَمْ يسارًا، حُبْلى بكلّ المخاطر، تَعْتقد بشكل أكبر أنّ استمرارها على ما هي عليه مصدرُ قوتها.

على الأغلب، إذن، أنّ أحداث ١١ أيلول لن تؤثّر في السياسات السوريّة، كما لم يؤثّر فيها من قبلُ سقوطُ الكتلة السوفييتيّة بأكملها. فهي تَعْتقد أنّها فوق مفهوم التغيّر نفسه. ولكنّ هذه سياساتٌ لاتاريخيّة، وغيرُ مستعدّة أن تأخذ في الاعتبار العواملَ الظرفيّة.

سلامة سأتحدّث حديثًا صوريّاً لا يَنْطبق على سوريّة وحدها بل يَنْطبق، بطريقة أو بأخرى، على كلّ دولة ذات ظروف مشابهة. التحديث الاقتصاديّ والحريّات العامّة أمران لا يَنْفصلان: فبقدر ما يكون التحديث تحرُّرًا من الماضي، فإنّ حريّة الفرد وحريّة المجتمع شرطان له. وما لم تتمّ إعادةُ الاعتبار للحريّة الشخصيّة في ميدانَي السياسة والاقتصاد، إضافةً إلى الحريّات النقابيّة والأكاديميّة وغيرها، فإنّ عمليّة التحديث ستَبْقى متعثّرةً. والعجيب أنّ العرب يَطْرحون قضاياهم باعتبارها مشروطةً بأحداث خارجيّة دومًا. ألا يجب أن نَطْرح هذه المسائل بصرف النظر عن وجود إسرائيل ذاته؟

كما أنّ العلاقة مع حزب اللّه وبعض المنظّمات الفلسطينيّة علاقة حرجة، وثمنها قد يكون باهظًا. ولا يَدْري أحد على وجه الدقّة أشكالَ التكيُّف المحتملة التي سيمارسها هذا البلدُ أو ذاك إزاء بعض المتطلّبات الأميركيّة المفرطة في قسوتها. على أنّ مسائل التربية والتعليم، في نظري، تَشْغل الأولويّة الحاسمة في التفكير الإستراتيجيّ الأميركيّ كما أشرتُ قبل قليل. وأرى أنّه سيُطْلب من الدولة العربيّة إعادةُ النظر في التكوين الثقافيّ والروحيّ لنُظُم التربية والتعليم، وهو ما قد يَفْتح الباب واسعًا في المستقبل على جعل القضايا التي نعدّها اليوم قضايا حرجةً أقلّ حرجًا.

العظم إحساسي هو أنّ سوريا موضوعةٌ في الوقت الحاضر تحت المجْهر المكبِّر من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبيّة المعنيّة. وأرى أنّ المصلحة السوريّة العامة في مثل هذا الوضع تتطلّب، أولَ ما تتطلّب، التوسيعَ المطّردَ لفسحة النقاش الداخليّ الحرّ والعلنيّ حول المسائل المذكورة في السؤال، حتى يَتَبلورَ رأيٌ عامٌّ حقيقيٌّ من تحت ـ رأيٌ عامّ قويّ وراجح، ولا أقول إجماعًا بطبيعة الحال ـ لا رأيٌ عامٌّ من فوق حول تلك المسائل. إنّ تشكُّلَ رأي عامّ جديّ من هذا النوع سيحصّن بالتأكيد الموقفَ السياسيَّ السوريَّ عمومًا، ويعطيه عمقًا وطنيّاً جديدًا، ويقدِّم للسلطات المسؤولة سلاحًا إضافيّاً هامّاً في الدفاع عن الموقف السوريّ. كما سيعطيها مصداقيّة شعبيّة متزايدة في علاقات بلدنا مع الخارج وفي أيّ مفاوضات ستَجْري مع الدول العظمى والكبرى بشأن قضايانا الحيويّة العالقة، بما فيها عمليّةُ السلام نفسُها.

سؤالان اضافيان في نهاية آب ٢٠٠٢: العراق/فلسطين، ودور المعارضة في العالم

صالح في إطار الأجندة الأمريكيّة لما بعد ١١ أيلول هناك تحوُّلٌ في تصوّر «أزمة الشرق الأوسط»: من الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، إلى الحرب ضدّ الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وعلى هذه الأرضيّة يَضْغط الأمريكيُّون ويعملون على تغيير الحكم في كلّ من العراق وفلسطين. كيف تروْن إلى مستقبل المنطقة العربيّة على ضوء متغيِّرات ما بعد ١١ أيلول؟ هل هناك تعميق للمصير «الشرق أوسطيّ،» أي المزيد من التفتت والاستتباع وربما الدول الجديدة؟ وما مصيرُ النظام العربيّ الرسميّ، أي الجامعة العربيّة ومؤسساتها ومؤتمر القمة العربيّة؟

غليون لم يكن القول الشائع «على كفّ عفريت» أكثرَ انطباقًا على المنطقة العربيّة في أيّ حقبةٍ ممّا هو عليه اليوم. فلم يعد يبدو أنّ لدى العالم العربيّ استراتيجيّاتٍ ولا خططًا ولا مشاريعَ وطنيّةً أو إقليميّةً ولا مقترحاتٍ خارج نطاق التأطير القائم على الصهر المؤْلم لجميع الأفراد والقوى والاتجاهات في أتون السلطة الأمنيّة البغيضة التي تراهن على تعقيم الأفراد والمجتمعات ومَنْعِهم من التفكير والتنظيم والمبادرة والعمل والإبداع. وما يستولي على المراقب السياسيّ للأوضاع العربيّة اليوم هو الشعورُ المؤلمُ بانعدام الرؤية، والافتقارِ إلى الإرادة، ومن ثم غيابِ القيادة والاستسلامِ إلى المصير القَدَريّ.

حتى الآن حافظت النظمُ العربيّةُ، بالرغم من كلّ التجاوزات التي بدأتْ بتوقيع اتفاقات كمب ديڤيد الانفراديّة، على حدٍّ أدنى من التواصل مع أطروحات الحركة الوطنيّة العربيّة التي تصاعد نفوذُها في الخمسينيّات وتمحورتْ حول قيم ثلاث رئيسيّة هي: الدفاعُ عن مفهوم قويّ للاستقلال الوطنيّ والسيادة؛ والحفاظُ على التضامن العربيّ كموجِّه رئيسيّ في السياسات الوطنيّة والإقليميّة؛ والتمسكُ بمفهوم شعبيّ أو شعبويّ للشرعيّة حتى في الحالات التي كان فيها الشعبُ سجينَ آلة القهر البيرقراطيّة.

هذه هي القيم التي يُطلب من النُّظُم العربيّة التخلّي عنها اليومَ، والأنظمةُ هي في طريقها فعلاً إلى قطع الصلة بها تمامًا. وهذا هو ثمنُ بقائها في الخدمة، وهو الشرطُ الضروريُّ أيضًا لاندماجها في استراتيجيّة الولايات المتحدة الأمريكيّة الدوليّة والإقليميّة التي تسيطر اليومَ على مقاليد الأمور في المنطقة الشرق أوسطيّة.

إنّني أرى أنّ المستقبل القريب سيَشْهد تناميَ خيارَيْن رئيسيَّيْن في عموم المنطقة العربيّة. الخيار الأول هو تطويرُ سياسات الشلّ الكامل للمجتمع كوعي مستقلّ وإرادةٍ حرّة، ومن ثم تحييدُ هذا المجتمع وإبعادُه عن أيّ قرار أو عن احتمال التأثير في قرار، وصولاً إلى قتله وتجميده. والخيار الثاني هو الالتحاق السريع والشامل لجميع النُّظُم العربيّة بالسياسة الأمريكيّة، والانخراطُ الحماسيُّ في الحرب ضد الإرهاب، مع الميل إلى إثارة الفتن الداخليّة لتحويل الساحات السياسيّة العربيّة الداخليّة إلى مسارح مستقلّة وإضافيّة للحرب ضد الإرهاب بما يُرضي غرورَ النخبة الأمريكيّة التي تعتقد (أو أصبحتْ تعتقد) أنّ العرب كمجتمعات ـ لا كنظم سياسيّة ـ هم مصدرُ التفريخ الرئيسيّ للإرهاب العالمي بسبب ثقافتهم القَرْوسطيّة ودينِهم التعصبيّ وأعرافِهم البربريّة. فالالتحاق بالإستراتيجيّات الدوليّة الأمريكيّة، والقبولُ ـ في سياق ذلك ـ بالتضحية بفلسطين والشعب الفلسطينيّ، هما الأملُ الوحيدُ المتبقّي عند النُّظُم العربيّة، التي تواجه أزمةً داخليّةً طاحنةً في علاقاتها الداخليّة مع مجتمعاتها وفي علاقاتها الخارجيّة مع الدول الصناعيّة وفي مقدَّمِها الولاياتُ المتحدة، لإعطاء نفسها دورًا وبالتالي مبرِّرَ وجودٍ يَسْمح لها بالهرب بجِلْدها.

والسنوات القادمة ستكون مطبوعةً ببناء سياسات الالتحاق العمليّة والنظريّة بالسياسات الأمريكيّة، وببحث كل نظامٍ عن دور له في هذه السياسات أو في تحقيق السيطرة الإمبرطوريّة الأمريكيّة، وبتحوّل الجامعة العربيّة ذاتها وجميع المنظَّمات العربيّة الفرعيّة إلى أدواتٍ طيّعةٍ لخدمة الأهداف الأمريكيّة الإقليميّة والعالميّة ـ وفي مقدّمة هذه الأهداف: ضبطُ الشعوب العربيّة وتقييدُها. وسيكون جوهرُ السياسات المحليّة لنُظُم الحكم القائمة هو مقايضةَ التعاون الشامل مع واشنطن بالبقاء في الحكم، وغضَّ نظر هذه الأخيرة عن ممارسات تلك النظم في الداخل.

ولدينا منذ الآن مؤشِّرٌ مهمّ على الأسلوب الذي سيتمّ من خلاله تطويعُ النظم وتحقيقُ استسلامها، وهو التحوُّلُ الهائلُ في موقف الدول العربيّة من الإرهاب. فبعد أن كان مطلبُها الرئيسيُّ تحديدَ الإرهاب والدعوةَ إلى مؤتمر دوليّ لتحقيق هذا الهدف كشرط للتعاون في أيّ سياسات ترمي إلى محاربة الإرهاب، اختفت فكرةُ المؤتمر الدوليّ لتعريف الإرهاب من جدول أعمال الدول العربيّة، وأصبحتْ هذه الدول تتنافس على انتزاع لقب الدولة العربيّة الأكثر تعاونًا مع واشنطن في ضرب الإرهاب، وصارت تتبارى في تقديم أقصى ما تستطيعه لمساعدة المخابرات الأمريكيّة في القبض على مواطنين عرب قد يكون لهم وقد لا يكون لهم ضلْع في أيّ إرهاب! بل إنّ النظم العربيّة لن تتردّد في المستقبل في تقديم قوائم كاذبة عن إرهابيِّين محتملين إلى المخابرات الأمريكيّة والأوروبيّة في سبيل إظهار أهميّة «مساهمتها» في الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل هذه الدول الكبرى وعلى الصعيد العالميّ. إنّنا نسير نحو حالة تتحوّل فيها النُّظُمُ المحليّة إلى ميليشيات تَعْمل لصالح الدول الكبرى وتستبيح لذلك ـ من دون خوف من العقاب ـ جميعَ الحقوق المدنيّة والسياسيّة لشعوبها!

لكنْ، بعكس ما يعتقده أصحابُ هذه الإستراتيجيّة، لن تكون النتيجةُ بالضرورة تفتيتَ الشعوب والجماعة العربيّة وتكسيرَ إرادتها وتركيعَها، أي استمرارَ أو تعميقَ المصير الشرق أوسطيّ الذي أَسَّست له اتفاقاتُ سايكس ـ بيكو. بل قد تكون النتيجة ـ وربّما بحظ أكبر ـ هي العودةَ إلى مناخات شبيهة بمناخات الخمسينيّات التي شَهدتْ نموَّ الحركات الشعبيّة القويّة وتعاونَها على مستوى العالم العربيّ في مواجهة أنظمةٍ ونخبٍ حاكمةٍ جَمَعَتْ هي أيضًا في ذلك الوقت بين انعدام الكفاءة القياديّة وغيابِ الشعور بالمسؤوليّة الوطنيّة والخنوعِ المذلّ لإرادات الدول الأجنبيّة ومخططاتها.

سلامة بعد أحداث ١١ أيلول أصبح العالم كلُّه مستهدفًا من قِبل السياسة الأمريكيّة، وصارت الإدارة السياسيّةُ الأمريكيّةُ ترى أنّ من الممكن صوغَ العالم مجدّدًا بحيث يكون مجالاً تتحقق فيه الحيويّةُ الأمريكيّةُ ممثَّلةً في جملة مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة والاستراتيجيّة. وهذه الطريقة الأمريكيّة السائدة اليوم في التفكير هي محصّلةٌ طبيعيّةٌ ترتبتْ على الأوضاع الجديدة التي نجمتْ عن انهيار الاتحاد السوفيتيّ، الأمر الذي جعل الولايات المتحدةَ الأمريكيّةَ القطبَ الأوحدَ في العالم. ولا يُمْكن للقوة التي تَشْعر بأنها القوة العظمى والكبرى في العالم إلاّ أن تفكّر على هذا النحو العدوانيّ الذي يتطلع إلى إعادة صياغة العالم بما يتطابق ومصالحَها. والمشكلة الأعوص هي أننا لا نجد احتمالاتٍ مشجّعةً تسمح لنا بأن نتوقع ولادةَ قطبٍ جديدٍ يضطلع بموازنة الدور الأمريكيّ الطاغي والمهدِّد والمُهين، وبعقلنته أو بجعله أكثرَ

منطقيّةً وعدلاً أو أقلّ ظلمًا في ممارساته. ولذلك فإنّه في ظلّ الظروف الراهنة، وفي المدى المنظور على الأقلّ، ليس بوسعنا أن نقع على ما يشير إلى وجود عوائق جديّة تَحُول دون تحقّق الإرادة الأمريكيّة.

ومن المعروف أنه بعد غزو العراق للكويت رُسِمت المعالمُ الأساسيّةُ للإستراتيجيّة الأمريكيّة في المنطقة، وما يجري اليوم أن هو إلا استكمالٌ لما بدأ يتكوّن في مطلع التسعينيّات. ويبدو أنّ الأنظمة العربيّة بجُمْلتها قد تكيّفتْ مع الاستراتيجيّة الأمريكيّة في المنطقة، ولم يَعُدْ بين هذه الأنظمة من فروق تتعدّى طريقةَ التعبير عن نفسها في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكيّة. كما أنّ علاقة الأنظمة العربيّة بشعوبها تكاد تكون محكومةً بالأساليب الاستبداديّة ذاتها التي تنتهي إلى حرمانِ هذه الشعوب من حقوقها السياسيّة، الأمر الذي يسهّل على الملك ـ الرئيس أو الرئيس ـ الملك أن يتفرّد باتخاذ كلّ القرارات التي تَضْمن استمرارَ بقائه في سدّة المملكة ـ الرئاسة. ولا فرق بعد ذلك في اللغة التي يستعملها، أثوريّةً كانت أم محافظةً.

والدليل على هذا التكيّف العميق الذي خضعتْ له الأنظمةُ العربيّةُ مع المتطلّبات الأساسيّة للاستراتيجيّة الأمريكيّة في منطقتنا، وعلى أنّ الفرق بين هذه الأنظمة لم يعد سياسيّاً وإنّما هو منحصرٌ في أساليب الخطاب، هو ما يتعرّض له الشعبُ الفلسطينيُّ منذ سنتين. فعلى الرغم من الإعلان المتكرر بأنّ كلّ الأنظمة مع الشعب الفلسطينيّ، وعلى الرغم من الزعم بأنّ العرب عربان، عربٌ أمريكيون وعربٌ غير أمريكيين، فإنّ كلّ ما يناله الشعبُ الفلسطيني لا يزيد عن لغتين مختلفتين. ولا أحد يَعْلم إنْ كان العراق سيُضرب أم لا، لكنّ «الجميع» ضدّ ضربه؛ فإذا قررتْ إدارةُ بوش فعلاً تجاوزَ أدوات الحرب النفسيّة التي تشنّها على النظام العراقي إلى ممارسة القوة فإنّ شيئًا لن يتغيّر وسيلاقي النظامُ العراقيُّ مصيرَه على أيدي الأمريكيّين.

ليس هناك إذن ما يَمْنع الإدارةَ الأمريكيّةَ من تحقيق ما تشاء ما دامت لا تتعامل إلا مع ٢٢ ملكًا ـ رئيسًا. وعلى ذلك فما لم يتحقّق وضعٌ مختلفٌ تتنامى فيه شروطُ الحياة الديمقراطيّة، فإنّ تبادل المصالح بين أمريكا وهؤلاء الحكّام سيبقى مسألةً قابلةً للتسوية حتى وإن اضطُرّت الولاياتُ المتحدةُ أحيانًا لأن تستمع إلى لغة جارحة توجّه إليها في بعض أجهزة الإعلام العربيّة. وسواء أكان المقصود إيجادَ شرق أوسط بالمعنى الإسرائيليّ، أم إنتاجَ شرق أوسط مختلفٍ كثيرًا أو قليلاً نتيجةً للرغبة الأمريكيّة، فإنّ كل الاحتمالات التي تريد أمريكا فرضَها تظل قابلةً للتحقق بدرجات عليا من الاحتمال. ويَسْتتبع ذلك القولَ إنّ مصير النظام العربيّ وما يَرْتبط به من منظّماتٍ كالجامعة العربيّة ستبقى فاقدةً لقيمتها، مشلولةً عن ممارسة أيّ تأثير جديّ في الحياة العربيّة، كما كان عليه الحالُ دومًا حتى عندما كان العربُ في أحسن أحوالهم. غير أنّ الأخطر من كلّ ذلك هو تعرُّضُ المنطقة العربيّة إلى نوع من البلقنة ينتهي بها إلى تقسيم الدول القائمة إلى دويْلات طائفيّة وعشائريّة وإثنيّة، وهو ما قد تقتضيه المصلحةُ الأمريكيّة.

صالح هل هناك ما يمكن فعلُه في مواجهة الموجة الجديدة من التفريغ والشرق أوسطيّة؟ ما هو الدور الذي يُمْكن أن تلعبه القوى الديمقراطيّةُ الوليدةُ في هذه المعترك؟ وهل ترون ثمة بوادر حركة اعتراض عالميّة على الإمبرياليّة الجديدة يُمْكن الحركات الديمقراطيّة العربيّة أن تَعْمل وتتحالفَ معها؟

غليون سيقع على كاهل الحركة الديمقراطيّة في المرحلة القادمة وحدها، أو بشكل رئيسيّ، قيادةُ الحركة الشعبيّة والوطنيّة الجديدة نحو النصر وبلورةُ الخطط العمليّة التي تساعد على تحقيق الأهداف الشعبيّة والوطنيّة... تمامًا كما قادت الحركةُ القوميّةُ في الخمسينيّات حركاتِ الاحتجاج الشعبيّةَ والوطنيّةَ لمقاومة النخب المنحلّة والفاسدة ولمواجهة المخطّطات الاستعماريّة. وتعني القيادة تحقيقَ مهامّ نظريّة، أيْ بناء التصوُّرات والرؤية الواضحة والإنسانيّة لطبيعة النُّظُم المجتمعيّة التي سوف تَخْلف النُّظمَ القَهْريّةَ الراهنةَ. كما تعني تحقيقَ مهامّ عمليّة تَرْتبط بقدرة النخب الديمقراطيّة الجديدة على صوغ إستراتيجيّات واضحة، واتّباع سياسات عقلانيّة وجريئة لا ترتعد أمام القوى الكبرى ولا تهوّن من قدراتها أيضًا، وعلى تبنّي أساليب عمل فعّالة تَأْخذ في الاعتبار المعطياتِ المحليّةَ والإقليميّةَ والدوليّةَ ولا تستسلم لإغواء الخطابات والمواقف الغوغائيّة والانتصارات الكاذبة.

وهذا يعني أنّ المهمة الرئيسيّة التي ستواجه النخبَ الوطنيّةَ في السنوات القادمة هي بناءُ هذه الحركة الديمقراطيّة فكريّاً وعمليّاً. ولا يمكن بناؤها إلا بالنجاح في تجاوز التناقضات العدائيّة التي خلّفتها الحقبةُ السابقةُ بين التيّارات الإيديولوجيّة المختلفة. كما لا يمكن بناؤها ما لم تنجح النخبُ والقياداتُ الجديدة في تجاوز النزعات الشعبويّة وعدم

تكرار أخطاء الخمسينيّات: فهذه الأخطاء ضيّعت الكثيرَ من الفرص، وأَهْدرتْ طاقاتٍ هائلةً من دون طائل لتحقيق الانتصارات الوهميّة والرمزيّة، وطوَّرتْ قيمًا سلبيّةً مضرّة ومُفْقرةً قائمةً على الحماسيّة الشعاراتيّة الفارغة وغياب الحسابات العقلانيّة وإحلال مفهوم «الطليعة القائدة» محلَّ مفهوم الشعب لتجنُّب طرح مسألة بناء الوحدة الشعبيّة بناءً حقيقيّاً يَأْخذ في الاعتبار الشعبَ من حيث هو مجموعةٌ من المصالح المتميّزة والإراداتِ الفرديّة المستقلّة والتناقضات التي يحتاج تجاوزُها وإفرازُ إرادة موحّدة وطنيّة إلى بناء أطرٍ قانونيّةٍ وبلورةِ وسائل سياسيّةٍ (للقيادة والسلطة) ديمقراطيّةٍ وحيّةٍ وفعّالة.

بالتأكيد لن تكون الحركة الديمقراطيّة العربيّة وحيدةً في الميدان. فدقرطة الحياة الدوليّة والوطنيّة سوف تشكّل المحرّكَ الرئيسيّ لجميع حركات الاحتجاج العالميّة المتصاعدة في مواجهة الدمار المتزايد والفوضى الشاملة التي تُنتجها سياساتُ السيطرة الأمريكيّة العالميّة وأزمةُ الرأسماليّة المعولمة التي تفتقر إلى الأدوات القانونيّة والحدود السياسيّة الضابطة لجنوحها إلى التراكم البدائيّ والتوسع الوحشيّ واستخدام وسائل الغشّ والمضاربة والتلاعب بالأسعار والبيانات الكاذبة لتحقيق أقصى الأرباح على نحوٍ ما أظهرتْ ذلك الفضَائحُ الأخيرةُ للعديد من الشركات الأمريكيّة الكبرى.

وفي ما يتعلّق بإمكانيّة التحالف مع حركات ديمقراطيّة دوليّة، فمن الواضح أننا مازلنا في بداية الطريق. لكنْ منذ الآن لا نستطيع أن ننفي الفرصَ الكبيرةَ التي يَفْتحها التعاونُ مع منظمات حقوق الإنسان، والحركاتِ الديمقراطيّة المناهضة للعولمة النيوليبراليّة، وحركاتِ الاحتجاج الدوليّة على السياسات البيئيّة والاقتصاديّة والعسكريّة للدول الكبرى. غير أنّه من المؤكد أنّ النظم العربيّة، بالتعاون مع النظم الصناعيّة المتقدمة، سوف تَبْذل المستحيلَ في سبيل الحدّ من احتمال تطور مثل هذه التحالفات. وهذا يعني أنّ على القوى والحركات الديموقراطيّة أن تفكّر منذ الآن في بناء أطر التضامن العالميّ الجديدة، وهو ما يشكّل اليومَ في نظري أكبرَ تحدٍّ تواجهه حركةُ التحويل الديمقراطيّ العالميّة. وعلى حلّه سيتوقف نجاحُنا في التحقيق السريع للإصلاح العالميّ.

سلامة الأمر الأول الذي لا يحتاج إلى تأكيد هو أنّ كلّ الشعوب العربيّة ترفض المآلَ الذي تقودها إليه سياسةُ حكوماتها: مآلَ الشرق أوسطيّة، وما قد يستدعيه من تفكيكٍ أو دمجٍ أو تفريغٍ أو إلحاقٍ أو إحياءٍ لأُسَرٍ ميتة تقوم بأدوار لا علاقة لها بالمصالح الحيويّة للشعوب. غير أنّ الرفض شيء، والقدرةَ على الارتقاء به إلى مستوى فرض وقائع سياسيّة شيءٌ آخر.

يبدو أنّ الحكومات العربيّة قد نجحتْ في جعل حركة القوى الديمقراطيّة ضعيفةً إلى الحدّ الذي يجعلنا نشكّ في قدرة هذه القوى على التأثير في مصائرها وفي المصير الجيواستراتيجيّ لمنطقة الشرق الأوسط. ويبدو أنّ تغيّر هذه الصورة منوط بولادة قوى عالميّة تستطيع الدخولَ في حوار جديّ مع الإدارة الأمريكيّة الطاغية على العالم في وقتنا الحاضر. ولمّا كانت هذه القوى المحتملة لا يمكن أن تكون خارج أوروبا الغربيّة على الأغلب، فإنّ الحوار العربيّ ـ الأوروبيّ يَكْتسب أهميّةً استثنائيّةً في هذا الوقت بالذات. ولكنْ ينبغي ألاّ يُفْهم من كلمة «الحوار» السياسةَ فقط. بل المقصود هو الانخراط في ضرب من التفاعل الأعمق بين المثقفين والأحزاب والمنظّمات المدافعة عن حقوق الإنسان وأنصارِ البيئة وكلّ الذين يرون في الممارسات الأمريكيّة تجاوزًا للحدّ المعقول في كلّ مكان من العالم.

مطلوب من الديمقراطيّين العرب أن يبحثوا عن حليف في أيّ مكان من العالم. ولمّا كانت أوروبا هي أقربَ جارٍ إلينا وتَجْمعنا بها مصالحُ سياسيّةٌ واقتصاديّةٌ، فمن المحتمل أن يكون الحوارُ مع الأوربيّين فرصةً للعرب لكي يَحْصلوا على موطئ قدم في هذا العالم الجديد الذي لا مكانَ فيه للضعفاء.

دمشق